

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

وبعد :

فلما كانت اللحوم على اختلاف أنواعها أساس التغذية في جميع البلدان وعلى جودتها وخلوها من الأمراض تتوقف الصحة العامة لشعوبها .
ولما وجدت أن هناك نقصا في الكتب العربية من هذه الناحية وضعت هذا الكتاب راجيا سداد بعض هذا النقص .

وقد توخيت في هذا الكتاب سهولة التعبير والاقتصاد في المصطلحات الطبية وعدم التطويل - الا في الاحوال الماسة - حتى يستفيد منه الخاص والعام وحتى لا يثقل على القارئ .
وانى اتقدم بالشكر الخالص الى حضرة ضاحب السعادة الدكتور ابراهيم بك قدرى وكيل وزارة الزراعة للثروة الحيوانية ، وحضرة صاحب العزة الدكتور أحمد بك مبروك مدير عام قسم الطب البيطرى ، وحضرة المحترم الدكتور حافظ شرف الدين وكييل قسم الطب البيطرى لتشجيعهم لى فى اخراج هذا الكتاب .

كما أتقدم بالشكر الى جميع من ساعدونى سواء بالارشاد أو الاقتراح أخص منهم بالدكر حضرات أعضاء اللجنة التي تشكلت لمراجعة هذا الكتاب ، وحضرة الدكتور مصطفى غالب الغريانى البكتريولوجى بمعامل الصحة لمساعدته فى الجزء الخاص بالتسمم الغذائى ، وحضرة الدكتور ابراهيم محمد عبد المجيد الأخصائى بمحدايق الحيوانات والأسماك لمساعدته القيمة فى تحضير الجزء الخاص بالأسماك وحضرة الدكتور صبحى ملوك بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول - قسم الحيوان - لتسهيله لى الاطلاع على مجموعة بولنجير الأصلية للأسماك النيلية والبحرية .

وانى أرجو من حضرات القارئ أن يتجاوزوا عما يكون قد بدر منى من الأغلاط اللغوية .
والله أسأل أن يوفقنا جميعا الى ما فيه خير بلادنا ونهضتها فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الاول حفظه الله . . . آمين ؟

المؤلف

وزارة الزراعة

قسم الطب البيطرى

كتبه مدير العام

الجزء فى 7 ديسمبر سنة ١٩٨٩

تليفون رقم ٨٤٩١٤

تصفحت كتاب فحص اللحم والطيور والاسماك الذى وضعه حضرة الدكتور
الفاضل احمد رضوان فلمست فيه المجهود العظيم الذى بذله المؤلف فسى
وضع هذا الكتاب القيم الذى سد فراغا كبيرا كان قرا اللغة العربية فى شديد
الحاجة اليه لأى الاول من نوعه كمرشد ودليل للأطباء البادئين عموماً من
بشرىين وسيطريين المتكول البهم الاشراف على هذه الانواع من الاغذية الحيوية
وكذلك لمفتشى اللحم ومعاونى السلخانات ومدرسى المدارس الاولى
والابتدائية وللجمهور عموماً وريات المنازل خصوصاً والكتاب - بما حواه من
الفضائل العلمية الدقيقة المسهبة مع السهولة فى التعبير والمعد عن التعقيد
اللفظى والشرح المجل - مرجع مفيد لكل من ذكروا .

وهو تحفة علمية لا غناء عنها لكل فرد فى الوقت الحالى للألمام بعملياته
والتسلح بها بتفادى شر الامراض ولا يسعنى الا اسداء شكرى وتقديرى
للمجهود العظيم الذى بذله الدكتور احمد رضوان فى وضع هذا الكتاب

الشمس ٤

مدير عام

قسم الطب البيطرى

(المعهد مبروك)



عدد الملاحظات

لا يسعني بعد اطلاعي على كتاب " فحص اللحوم
والطيور والاسماك " الذي وضعه حضرة الدكتور
احمد رضوان الآ التنويه بهذا المؤلف الذي سدد
فراغا كبيرا لجميع قراء العربية المهتمين بشئون فحص
للحوم وحماية الانسان من اضرارها .
ويسرني أن أشيد بهذا المجهود الكبير الذي بذله
حضرة المؤلف حتى اخرجته مستوفيا للأمر صفة واتمنى
له الزواج والانتشار .

عبد الكلية

السيد

جريدة الزراعة

الدواير الزراعية

"بيطري روزال مصر"

قسم المحاصيل والريعية	مرجع المكتبة
المربوط عند الرد في هذا الزم	
عدد الملاحظات	مضمون المكتبة

تصفحت الكتاب الخاص بفم عن اللحم والظهور والاسماك
الذي ألفه حذرة الزميلي الدكتور احمد رضوان ابراهيم
وقد وجدت انه يثر تعلما بالفرض الذي وضع من اجله
وهو حماية الانسان من الامراض التي يحتمل انتقالها اليه
من الحيوانات والظهور والاسماك التي يستعملها في غذائه
وللمؤلف فضل اخر كبير وهو وضع هذا الكتاب باللغة
العربية حيث قد اقيمت ان هذه اللغة تنسج للكتابة في شتى
المواضع الفنية حتى البيطرية منها - فمسي ان يكون ذلك
فاتحة خير للكتابة بها في مختلف النواحي البيطرية
الاخرى .

هذا - وانذا نرجو لهذا الكتاب ما يستحقه من
ذمير وانتشار

مدير قسم المحاصيل البيطرية

١٩٤٩/١٢/٧

(مقدمة تاريخية)

قد لا نكون مبانعين إذا قلنا أن تاريخ فحص اللحوم أو الكشف عليها يرجع إلى قدماء المصريين حيث نصت تعاليمهم الدينية على تحريم لحوم بعض الحيوانات ولا سيما لحوم الخنازير . وقد تمسك كهنتهم بتلك النصوص حتى لميكننا اعتبارها أول القوانين التي اتبعت للكشف على اللحوم . ولقد اتبع المعاصرون لهم من الساميين تلك القوانين ولا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا أن موسى عليه السلام أقرها في شريعته .

وكان لروساء الدين الاسرائيليين الاشراف الفعلى على اللحوم لارتباطهم الوثيق بما يقدم من الحيوانات كقرايين واشتراطهم لها أن تكون خالية من الأمراض والعاهات .

وقد قسمت الشريعة الموسوية حيوانات الأكل إلى قسمين : القسم الطاهر ويشمل الحيوانات المجترة والدجاج والطيور (ما عدا الطيور الجارحة) والأسماك ذات القشور والزعانف . والقسم النجس ويشمل الحيوانات ذات الظلف الواحد والخنزير .

ثم أتت بعد ذلك الديانة المحمدية وحرمت بعض الحيوانات ولحوم البعض الآخر حيث جاء في الكتاب الكريم « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله » صدق الله العظيم .

وبعكس ما كان شائعا في عهد قدماء المصريين حلل قدماء الرومان لحوم الخنازير وحرموا لحوم الماعز . كما كان قدماء الاغريق يأكلون لحوم الكلاب الصغيرة المخصصة ويحرمون لحوم الأغنام التي لم يقص صوفها مرة واحدة على الأقل . وكان الاشراف البوليسى قائما بمدينة أثينا وعلى سوق المواشى واللحوم منذ سنة ٣٣٨ م . عقب إنشاء مدينة روما .

وكان تملح اللحوم معروفا لدى قدماء الرومان كما ذكر هومر وكذلك تحضير جملة أنواع من « السجق » كما كانت لديهم مجازر منظمة وأسواقا للحوم « استرتاج »

وقد توقف الاشراف على اللحوم بعد سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية .

ولم يكن في شمال أوروبا « الجال والامان » أية رقابة على اللحوم إلى أن انتشرت فيها الديانة المسيحية فكان للكنيسة الاشراف عليها . وكان أول أمر صدر منها في عهد البابا جريجورى الثالث من الكاهن بونيفاسيوس بتحريم لحوم الخيل ويمكن اعتبار هذا أول أمر خاص بالاغذية في المانيا القديمة . ولم يكن الأمر من حيث عدم صلاحية لحوم الخيل للأكل بل لما كان يقدم منها كقرايين في ذلك العهد .

ثم أصدر بونيفاسيوس في عهد البابا زاكارياس أمرا يحرم لحوم الخنازير ما لم تكن مقطوعة ثم أمرا بتحريم لحوم الحيوانات المريضة أو التي بها إصابات .

وبتقدم الزمن تنهت حكومات المقاطعات الالمانية لما للحوم من اهمية قصوى فى غذاء الانسان فتقدمت فيها تجارة وصناعة اللحوم .

واقدم ما عرف من القوانين الصادرة لتنظيم تجارة اللحوم يرجع الى سنة ١١٢٠ م . عند تأسيس مدينة فريبرج . وجاء ذكر القضاين لأول مرة سنة ١١٥٦ فى مدينة اوجسبرج .

وباضطراد التقدم فى تجارة اللحوم وصناعتها اهتمت بها الحكومات المتعاقبة وجاء لأول مرة ذكر اللحوم الممكن تداولها واللحوم المنوعة على لسان الاسقف ليوبولد فى مدينة بازل . وصدرت فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر عدة قوانين خاصة بفحص اللحوم ذكرت فيها الحويصلات الديدانية بالخزير وتدليس اللحوم بالماء ولحوم العجول غير التامة النمو «الأجنة» ولحوم الحيوانات المريضة والهزيلة ومرض السل .

وفى سنة ١٢٧٦ صدرت الاوامر بذبيح الحيوانات والكشف عليها اجباريا فى مجزر اوجسبرج العمومى .

وكذلك ابتدأت الرقابة على القضاين فى الولايات الالمانية وكان اول امر صدر سنة ١٥٧٢ فى ولاية مكلنبرج يجعلهم تحت اشراف الحاكم واثنين من المساعدين .

وقد حدث بعد الحرب الثلاثينية ان زال الكثير من الرقابة على اللحوم حتى نهاية القرن السابع عشر ومبدأ القرن الثامن عشر حيث وجهت الحكومات رقابتها مرة ثانية الى تجارة اللحوم وصناعاتها . فصدرت فى مقاطعتى هانوفر وساكسونى ومدينة ليزج مراسيم بتحريم استيراد اللحوم المملحة او المدخنة خوفا من انتشار مرض الطاعون البقرى .

وفى سنة ١٧٦١ صدرت اوامر جديدة من حكومة بافاريا بضرورة الكشف على اللحوم بواسطة الكشافين .

وفى سنة ١٧٧٢ صدر مرسوم فى مدينة بادن بضرورة فحص المواشى المريضة بواسطة الطبيب الآدمى .

وفى اواخر القرن الثامن عشر ابتدأت ظهور القواعد والاسس الثابتة للكشف على اللحوم بتأسيس مدارس الطب البيطرى على هدى ما كان معلوما من العلوم الطبية رغما عما كان شائعا فى ذلك العهد بان بعض الامراض الحيوانية لا تصيب الانسان كمرض السل .

وبعكس شمال المانيا كان فحص اللحوم سائرا الى التقدم فى جنوبها حيث استمر معهد فحص الحيوانات قائما فى بادن وكوربفلاتز وفى سنة ١٨٠٢ صدر أمر وزارى فى مدينة ورتمبرج خاصا بالوقاية من كثرة التسمم « بالسجق » .

واتضح لمملكة بافاريا اهمية « فحص اللحوم » فصدرت اوامر فحصها لجنوب بافاريا فى

١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٨ ولشواين ونيورج في ١٠ يناير سنة ١٨٥٧ ولمدينة ورنجبرج في ١٤ مارس سنة ١٨٦٠ ولشمال بافاريا في ٢ يونيو سنة ١٨٦٢ ولمدينة بادن في ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٥ .

أما التقدم الذي ظهر في شمال المانيا في فحص اللحوم والذي كان مؤسسا على القانون البروسي « المجازر » الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ فرجعه الى اليهود الحديثة .

* * *

وقد اقتبست المملكة المتحدة « انكلترا واسكتلندا واريوندا » نظام « فحص اللحوم » عن أوروبا وأصدرت قوانينها المختلفة تبعا لذلك وأول القوانين المعروفة في انكلترا (ما عدا مقاطعة لندن) وبلاذ الويلز صدر ضمن قانون وزارة الصحة في سنة ١٨٧٥ في المواد ١١٦ - ١١٩ وفي ايرلندا سنة ١٨٧٨ في المواد ١٣٢ - ١٣٥ حيث أعطى هاذان القانونان السلطة لمفتش الصحة أو مفتش المحلات المقتتة ان يفحص في كل الاوقات المناسبة بما في ذلك يوم الاحد أى حيوان أوجهة أو دواجن أو طيور السيد أو أى نوع من اللحوم والاسماك تكون معروضة للبيع كغذاء للانسان . فاذا ثبت للمفتش أن أيها كان مريضا أو غير سليم أو غير صالح للتداول أو غير صالح لغذاء الانسان فيصادره بنفسه أو بواسطة مساعديه ويحضره للمحكمة للحكم بإعدامه . وعلى من تكون في حيازتهم تلك الاشياء المعدومة أن يثبتوا أنها لم تكن معروضة للبيع لغذاء الانسان .

كما أعطى القانون السلطة للمفتش بدخول أى مبنى أو مكان معد للذبح الحيوانات أو بيع لحومها لتفتيشه . فاذا لم يكن المكان معدا للذبح أو البيع فيستصدر المفتش أمرا من الجهات المختصة بتفتيشه . وتتخذ الاجراءات القانونية ضد من تعمد اللحوم التي كانت في حيازتهم ويعاقبون بالحبس أو الغرامة . وكل من قاوم التفتيش يكون عرضة للعقوبة .

ولا يختلف أمر وزارة الصحة الصادر لمدينة لندن في سنة ١٨٩١ عن سابقه الا في عدم اشتراط أمر التفتيش السالف الذكر .

وقد نص في ذلك الامر على وضع لافتة على المحل الذي تصدر منه مخالفتان في بحر اثني عشر شهرا بما يفيد ذلك .

أما القانون الاسكتلندي الصادر في سنة ١٨٩٧ فيختلف اختلافا بينا عن القوانين السالفة الذكر ومفصلا لكل حالة . وقد أعطى القانون السلطة لمفتش الصحة والمفتش الصحي Sanitary Inspector والطبيب البيطري المعين من الحكومة أن يدخل للتفتيش في أى وقت مناسب أى مكان سواء كان خاصا بالذبح أو بيع اللحوم أو غير ذلك كما له أن يفتش أى

عربة أو سيارة أو عربة يد أو سلة أو كيس أو حقيبة أو طرد ويفحص كل حيوان حي أو نافق أو أى صنف معروض للبيع كغذاء للانسان أو فى طريق العرض كغذاء للانسان (وعلى من تكون فى حيازتهم تلك الاشياء أن يثبتوا انها لم تكن معروضة كغذاء للانسان) وعليه أن يصادر ويحضر للعمدة أو مفتش البوليس أو المحكمة ما يتضح له عدم صلاحيته كغذاء للانسان لاعدامه .

كما نص القانون على أنه إذا لم يكن المفتش طبيباً بيطرياً فعليه أن يستصحب معه طبيباً بيطرياً معتمداً من الحكومة عند توقيع الكشف الطبى على حيوان حى .

وتوقع العقوبة بالحبس أو الغرامة على من تعدى اللحوم المضبوطة لديهم وكانوا يعلمون بمرض أو فساد الشئ وقت مصادرته إلا إذا أثبتوا بطريق لا يقبل الشك عدم علمهم بمرضها أو فسادها وقت مصادرتها .

وبعنى التهم من العقوبة إذا كانت اللحوم التى أعدمت كانت - قبل المصادرة بوقت مناسب - قد سبق الكشف عليها فى مكان الذبيح بواسطة الطبيب البيطرى المعتمد من الحكومة والذى عليه إعطاء شهادة تثبت ذلك .

ولتسهيل إعطاء الشهادة تعين الحكومة المكان والوقت الذى يقوم فيه الطبيب البيطرى بتوقيع الكشف على الحيوان أو لحومه أو بعضها . فإذا كانت اللحوم صالحة أثبت ذلك فى الشهادة مع ذكر اسم صاحب اللحوم ونوعها وتاريخ ووقت الكشف عليها وكل ما يمكن تمييزها به . وترسل صورة من الشهادة الى قسم البوليس التابع له مكان الذبيح وتسلم الصورة لصاحب اللحوم الذى عليه تسليمها لقسم البوليس التابع له مكان البيع وذلك عقب البيع وفى بحر مدة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ الكشف على اللحوم .

وتوقع العقوبة على الطبيب البيطرى الذى يخالف ذلك .

كما ينص القانون على أنه لا يجوز الكشف إلا على الجثة الكاملة والتى يجب أن يكون معلقاً بها محتويات التجوفين الصدرى والبطنى بشكل يقنع بأنها تخص الجثة المذكورة .

كما ينص كذلك على وضع لافتة لمن تصدر منه مخالفتان فى بحر اثنى عشر شهراً بما يفيد ذلك . وتوقع العقوبة على من يقاوم المفتش أو الطبيب البيطرى اثناء تأدية وظيفته .

كما ينص على أنه لا يجوز عمل قطوع فى الجثة أو اللحوم إلا برضاء صاحبها .

أما فيما يختص بلحوم الخيل فقد صدر أمر سنة ١٨٨٩ بوضع لافتة على المحلات التى تبيعها وبفرض العقوبة على من يبيعها كأنها لحوم حيوانات أخرى .

ويندمج تاريخ فحص اللحوم بالولايات المتحدة بتاريخ إنشاء مكتب الصناعات الحيوانية في سنة ١٨٨٤ والذي كانت مهمته جمع المعلومات عن أمراض الحيوانات وعلاجها وطبع النشرات الخاصة عن أنجع الطرق لمقاومتها والوقاية منها أو استئصالها .

ويرجع السبب إلى ما لاقته الولايات المتحدة من ركود صادرات الصناعات الحيوانية ولا سيما لحوم الخنازير المحفوظة بأقفال الأسواق الأوروبية في وجهها حيث روعت تلك البلاد بوجود ديدان التريخينا في لحوم الخنازير الواردة إليها من الولايات المتحدة . وكانت إيطاليا أول من حظر دخول لحوم الخنازير إلى بلادها ثم تبعها النمسا وألمانيا وفرنسا في سنة ١٨٨١ .

كما اتخذت إنجلترا التدابير في سنة ١٨٨٢ لمنع دخول الماشية الأمريكية الحية إلى بلادها وقررت ذبحها جميعها في موانئ الدخول نظرا لاصابة بعضها بمرض التهاب الرئوى المعدى في الماشية . ومع أن هذا المرض قد استؤصل من الولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٢ إلا أن ذلك الحظر استمر نافذا .

ومع أن هذين الحظرين كانا في الحقيقة موجهين إلى مناهضة الصناعات الحيوانية الأمريكية وسببا في هبوط صادراتها إلى أوروبا إلا أنهما كان العامل الأكبر في النهوض بفحص اللحوم في الولايات المتحدة إلى الدرجة التي نشاهدها عليها الآن سواء في ذلك ما استهلك بداخل البلاد أو ما أعد للتصدير للخارج كما كانا السبب في تقدم علم الطب البيطرى تقدما منقطع النظير .

ولما أصبح حظر دخول لحوم الخنازير الأمريكية إلى البلاد الأوروبية أمراً غير محتمل أصدر مجلس الكونجرس قانون ٣٠ أغسطس ١٨٨٩ بفحص لحوم الخنازير المملحة إلا أنه لم ينفذ فتيلا حيث عني فقط بطريقة التصدير وبشكل اللحوم قبل شحنها ولم يعط الأهمية اللازمة لحالة الحيوان الصحية قبل ذبحه فاستمر الحظر ساريا .

وعندما أحس المجلس باستمرار الهبوط الشنيع في تلك التجارة من جراء ذلك الحظر ولا سيما أنها كانت قد بلغت في عام ١٨٨١ حوالى ١٤٠.٠٠٠.٠٠٠ دولاراً رأى اتخاذ وسائل أقوى وأنجع لحماية الصادرات الأمريكية من جهة ولتموين الشعب بلحوم جيدة صحية من جهة أخرى فأصدر في ٣ مارس سنة ١٨٩١ قانوناً بتنظيم الكشف الطبي على الحيوانات قبل وبعد الذبح على الماشية والاعنام والخنازير المعدة للاستهلاك الحلى أو للتصدير . والكشف الميكروسكوبى على لحوم الخنازير المعدة للاصداًر وأرفاقها بشهادات رسمية تثبت خلوها من ديدان التريخينا . وأعدام جميع الجثث المريضة وختم اللحوم السليمة الصالحة لغذاء الانسان والتبوية بذلك على علب اللحوم المحفوظة سواء في ذلك ما أعد للاستهلاك الحلى أو ما يصدر للخارج .

وقد وضع ذلك القانون بين يدى مكتب الصناعات الحيوانية لتنفيذه فاقضى الأمر توسيع اختصاص المكتب وتقسيمه إلى جملة أقسام تسهّل للعمل وقد تم ذلك في أول أبريل سنة ١٨٩١

وكان من بين الأقسام التي أنشئت « قسم فحص اللحوم » الذي عهد اليه فحص اللحوم المعدة للاستهلاك المحلي أو الأصدار الى الخارج .

كما اقتضى الامر وضع نظم وتعليمات خاصة ثابتة بالكشف على الحيوانات الحية والسير بمقتضاها عند فحص لحومها وتقدير مدى صلاحها للاستهلاك أو التصدير وما يجب اعدامه . . . الخ .
وتعين الاطباء البيطريين الممتازين ومساعدتهم .

ولم يمتص على ذلك القانون عشرة أسابيع من صدوره أى في ١٢ مايو سنة ١٨٩١ حتى احتفل رسميا بتطبيقه في مجزر ايبستان وشركاه بمدينة نيويورك . ثم تابعت طلبات المجازر الاخرى لتطبيقه فيها ولم ينته عام ١٨٩٢ حتى كانت تلك الانظمة سارية في ثمانية وعشرون مجزرا في اثني عشر مدينة مختلفة .

وقد كانت النتيجة الحتمية المنطقية لتلك التدابير الفعالة أن زالت القيود التي كانت مفروضة على لحوم الخنازير المحفوظة وكانت المانيا البادئة برفع الحظر وأصدرت قرارها في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩١ بإباحة الاستيراد وتبعتها ايطاليا وفرنسا والدانمارك والنمسا .
وفي ٢ مارس سنة ١٨٩٥ أصدر المجلس أمره بتفويض وزير الزراعة أن يتخذ ما يراه ضروريا في منع التعامل بالجثث أو اللحوم التي تعدم .

وفي فبراير سنة ١٩٠٦ أصدر المكتب التعليمات والارشادات الخاصة بالوسائل الصحية الواجب توافرها في المجازر ومعامل اللحوم المحفوظة مثل انشاء دورات المياه وخلافها .

ولقد وجد المكتب في مبدأ الامر صعوبات جمة في تنفيذ اقتراحاته الخاصة بالشئون الصحية ولكنه وجد مساعدات قيمة من الجرائد في توجيه نظر الشعب الى ما ينقص القانون للذكور من تكميلات وتعديلات كفيلة بالاحتياطات الصحية وانتهى الأمر بانتصار المكتب واصدار قانون فحص اللحوم معدلا كاملا غير ناقص في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٦ وهو الذي مازال ساريا منذ تلك السنة حتى الآن .

واتبعت كندا نظام فحص اللحوم الامريكى منذ ٢٥ - ٣٠ سنة وسارت على مقتضاه .

* * *

أما في القطر المصري فيمكننا القول بأن « فحص اللحوم » ابتداء بعهد انشاء المدرسة البيطرية رشيد في عهد المغفور له محمد علي باشا الكبير رأس الاسرة العلوية عام ١٨٢٧ عقب إصابة البقر الذي كان يستخدم في رشيد (بمرض فتاك) في تبييض الارض اللازم للجيش .

الا أنه من المؤكد أنه سار على نظام ثابت ابتداء من سنة ١٨٩٣ وذلك بصدر لائحة السلخانات ومحلات الجزارة الصادرة بالقرار المؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ومعدلة ومكاملة

بالقرارات الصادرة في ٢٨ يونيه ١٨٩٩ و ٢٨ مارس ١٩٠٧ و ٤ يناير سنة ١٩١٠ و ٢٢ يناير سنة ١٩٢٨ وكذلك بالتوسع في إنشاء المجازر ونقط الذبيح بالبندر والقرى .

ولم يكن لدينا حتى عام ١٩٤٧ قوانين مصرية في «فحص اللحوم» ندرج عليها ونتبعها بل كنا نعمل على هدى القوانين الاجنبية الى أن أصدر قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة «الدستور الصحى للكشف على اللحوم» - والذي كان لى عظيم الشرف فى الاشتراك فى وضعه - فى أوامره الادارية كتعليمات تتبع والعمل على تنفيذ ما جاء بها من ارشادات فنية بكل دقة .

وانه ليثلج صدورنا أن نرى هذه الخطوة المباركة من قسم الطب البيطرى فى عهد مديره الحازم حضرة صاحب العزة الدكتور احمد بك مبروك مدير عام القسم - كما تمنى من صميم أفئدتنا أن يتمكن عزته فى القريب العاجل ان شاء الله من تحويل هذه التعليمات الى قانون مزيل بنحتم الدولة أسوة بباقي القوانين الصحية .

والله سبحانه تعالى ولى التوفيق

المؤلف